

Distr.: General
22 December 1999
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والثلاثون

٢٩ شباط/فبراير ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: برنامج المقارنات الدولية

تقرير البنك الدولي بشأن تدابير تحسين فعالية برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الاقتصادية تقرير البنك الدولي عن تدابير تحسين فعالية برنامج المقارنات الدولية، الوارد في المرفق. ويحال هذا التقرير إلى اللجنة عملاً بطلب اللجنة في دورتها الثلاثين^(١).

الإجراء الذي يتعين على اللجنة اتخاذه

٢ - إن اللجنة مطالبة باستعراض العمل المبذول والخطوات الأخرى المقترحة.

* E/CN.3/2000/1

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٤ (E/1999/24)، الفصل الأول باء.

المرفق

التقرير الذي أعده البنك الدولي بشأن تدابير تحسين فعالية برنامج المقارنات الدولية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - معلومات أساسية
٣	١٥ ٢	ثانيا - برنامج المقارنات الدولية
٣	٨ ٤	ألف - الطلب على بيانات برنامج المقارنات الدولية
٤	١١ ٩	باء - المقارنات الإقليمية والتنسيق العالمي لبرنامج المقارنات الدولية
٥	١٥ ١٢	جيم - تقييم مستقل لبرنامج المقارنات الدولية
٦	٢٣ ١٦	ثالثا - التقدم إلى الأمام
٦	١٨ ١٧	ألف - التقرير الشامل لبرنامج المقارنات الدولية
٦	٢٠ ١٩	باء - برمجيات جمع الأسعار
٧	٢١	جيم - حلقات دراسية وحلقات عمل تقنية
٧	٢٣ ٢٢	دال - توحيد قواعد بيانات البنك الدولي والجداول العالمية لجامعة بنسلفانيا
٧	٣٦ ٢٤	رابعا - استقصاءات برنامج المقارنات الدولية في سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
٧	٣٢ ٢٥	ألف - التحديات والمهام والأولويات
٩	٣٦ ٣٣	باء - بعض التطورات الخاصة
١٠	٤٠ ٣٧	خامسا - موجز التوصيات

أولاً - معلومات أساسية

احتياجات الرفاه الشخصية. وتؤثر الفروق في الأسعار بين المناطق والأقاليم داخل البلد ذاته وفيما بين البلدان ومعدلات تغير هذه الأسعار تأثيراً مباشراً على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة للمجموعات المختلفة وعلى سلوكها. ويسهم إطار الاستقصاءات التي يجريها برنامج المقارنات الدولية والمواصفات التفصيلية التي يحددها لكل بند من البنود وتصنيفه لهذه البنود في فئات متصلة بالسياسات، إسهاماً كبيراً أيضاً في بناء القدرات الإحصائية الوطنية.

ألف - الطلب على بيانات برنامج المقارنات الدولية

٤ - تعد بيانات برنامج المقارنات الدولية بيانات حيوية لمجموعة واسعة النطاق من التحليلات الاقتصادية الهامة المتصلة بالسياسات. ومعظم هذه البيانات له أهمية رئيسية بالنسبة للأدوار الأساسية التي تؤديها الوكالات الدولية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يستعمل صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية الوارد في منشوره "آفاق الاقتصاد العالمي" لتقدير الحصص الإقليمية للناتج المحلي الإجمالي في العالم، ولحساب المتوسطات المرجحة لمعدلات النمو الإقليمي. وتمثل تقديرات حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية جزءاً لا يتجزأ من الرقم القياسي للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعتبة الفقر الدولية التي حددها البنك الدولي بدولار واحد للشخص في اليوم.

٥ - وحيث أنه تحدث في معظم البلدان تفاعلات اقتصادية مكثفة بين مناطقها ولأن معظمها ينتمي إلى جماعة اقتصادية واحدة أو أكثر، فيمكن أن تكون البيانات المقارنة عن جيرانها مفيدة للغاية. فعن طريق البيانات التي تتيحها المقارنات الإقليمية التي يجريها برنامج المقارنات الدولية، يمكن أن تصبح البلدان أقدر على تقييم ميزاتها

١ - يعد هذا التقرير بمثابة متابعة لتقييم برنامج المقارنات الدولية الذي أعده السيد يعقوب رايتون تحت إشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة (E/CN.3/1999/8) ولتوصيات اللجنة الإحصائية اللاحقة الواردة في تقرير اللجنة عن دورتها الثلاثين^(١). ويبدأ التقرير باستعراض موجز لأهداف الهيكل التنظيمي لبرنامج المقارنات الدولية ونواتجه؛ ويبرز بعد ذلك المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير في التصدي للمسائل المحددة في تقرير رايتون باعتبارها مجالات تحتاج إلى اهتمام فوري، أي مجالات تعاني من ضعف ولا يزال يتعين إحراز مزيد من التقدم فيها، ويحدد الخطوات العملية للتصدي للمسائل المتعلقة.

ثانياً برنامج المقارنات الدولية

٢ - يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج المقارنات الدولية في تقديم إحصاءات عن تعادل القوة الشرائية تمكن من إجراء مقارنات فيما بين البلدان للناتج المحلي الإجمالي ومجموعه الفرعية بالقيم الحقيقية. فعن طريق تحديد المكافئ للقوة الشرائية، ستتيح تحويلات تعادل القوة الشرائية إجراء مقارنات للمجموع الاقتصادية بين البلدان على أساس الحجم، بدون أي تحريفات مرتبطة بالأسعار وأسعار الصرف.

٣ - ولا تقتصر الاستخدامات المحتملة لبيانات برنامج المقارنات الدولية على إجراء مقارنات دولية. فبرنامج المقارنات الدولية يتيح بيانات تفصيلية ومقارنة عن الأسعار لها أهميتها بالنسبة لصانعي السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكما يكمن مستوى الدخل والنواتج ونموهما، في لب المسائل المتصلة بتخصيص الموارد، تكمن أيضاً الفروق النسبية للأسعار في لب هذه المسائل وتتمارس تأثيراً مهيماً على المسائل المتصلة بقدرات الأسر المعيشية على تلبية

والتنافسية في التجارة العالمية وأنماط التخصص بين الصناعات. وزاد الطلب أيضا في القطاع الخاص. إذ تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل متزايد تقديرات حصة الفرد في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي المعدلين حسب تعادل القوة الشرائية لمقارنة أحجام الأسواق وتقييم الفروق في تكلفة الإنتاج بين البلدان.

باء المقارنات الإقليمية والتنسيق العالمي لبرنامج المقارنات الدولية

٩ - يشكل برنامج المقارنات الدولية ممارسة معقدة لجمع البيانات وتصنيفها ونشرها على نطاق العالم. وتجري المقارنات في البداية في المناطق (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي) وفي المجموعات القطرية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وتتولى البلدان المشتركة القيام، داخل مناطقها، بإجراء استقصاءات منسقة لأسعار السلع والخدمات المعهودة في أنماط الاستهلاك في كل منطقة. وتتولى الوكالات الإقليمية تنسيق الاستقصاءات الإقليمية بينما يتولى منسق عالمي التنسيق العالمي عموما للاستقصاءات الإقليمية. وتحسب كل منطقة تعادلات القوة الشرائية الإقليمية الخاصة بها، وتنشر نتائجها في تقرير. وبعد وضع النتائج الإقليمية صورتها النهائية، يقوم المنسق العالمي بربط النتائج الإقليمية وإعداد تعادلات القوة الشرائية العالمية ووضع تقرير.

١٠ - وفي المقارنات العالمية الثلاثة الأولى (١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥)، أدت الأمم المتحدة دورا أساسيا في تخطيط وتنسيق برنامج المقارنات الدولية. ولكن نظرا للمشاكل المالية، تخلت الأمم المتحدة عن دور المنسق العالمي في عام ١٩٩٣. ونتيجة لذلك، وقع العبء الرئيسي للتنسيق العالمي على عاتق البنك الدولي. وتمكن البنك الدولي من

النسبية. وتتسبب المبادرات الإقليمية الجديدة، من قبيل المبادرة المنفذة عبر الحدود في أفريقيا وإنشاء منطقة للتجارة الحرة في الأمريكتين في زيادة الطلب على بيانات برنامج المقارنات الدولية.

٦ - ويمكن أيضا تطبيق المنهجية المستعملة في برنامج المقارنات الدولية في تجميع إحصاءات أدق عن الأسعار لإجراء المقارنات على الصعيد الوطني. (فعلى سبيل المثال، استخدمت الصين منهجية برنامج المقارنات الدولية لمقارنة أوجه التفاوت الاقتصادي عبر ستة أقاليم). ويتيح التصنيف التفصيلي للأسعار الأساسية ولحخص النفقات إجراء تحليل اقتصادي على المستوى القطري لمسائل تحظى بالاهتمام في الوقت الحالي، من قبيل عبء الفقر الإقليمي والفروق في الأجور على النطاق الإقليمي وسياسات أسعار الصرف.

٧ - ويعد أيضا برنامج المقارنات الدولية وسيلة لبناء القدرة الإحصائية. ويشير تقييم مستقل للممارسة الأفريقية المتصلة ببرنامج المقارنات الدولية في عام ١٩٩٣^(٤)، على سبيل المثال، إلى أن "العمل المتصل ببرنامج المقارنات الدولية أدى إلى تحسين الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك في كثير من البلدان في شكل سلات موسعة للإنتاج، وتغطية جغرافية واجتماعية ممتدة، ومواعيد زمنية أقصر للمنشورات. ونشط أيضا وضع أرقام قياسية للأسعار للسلع الاستثمارية وأدى، وهو أمر له أهمية خاصة، إلى تعزيز المستوى العام للمعرفة المنهجية في البلدان". ومضى التقرير قائلًا، إنه باتباع التدابير المناسبة، سيتمكن الهيكل الأساسي الإحصائي الذي أقامه برنامج المقارنات الدولية من إرساء أساس للتطوير التدريجي لإحصاءات الحسابات القومية والأسعار في البلدان الأفريقية.

٨ - وفي المجال البحثي، لا يزال برنامج المقارنات الدولية يمثل مصدرا جديرا بالاعتماد عليه. وتستخدم بيانات تعادل القوة الشرائية في المعتاد لشرح معدلات النمو المقارنة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٩٩٧) (٢). أما التقييم الثالث، الذي أجراه السيد يعقوب رايتون (E/CN.3/1999/8) تحت رعاية صندوق النقد الدولي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي (١٩٩٩)، فكانت ولايته أوسع نطاقا فيما يتصل بتغطية جميع المقارنات الإقليمية. وتقاسمت التقييمات الثلاثة الأهداف المشتركة التالية: (أ) تقييم الطلب على البيانات المتعلقة بتبادل القوة الشرائية واستخدامها، (ب) تحديد مجالات الضعف في البرنامج، (ج) والتوصية باستراتيجيات لتعزيزه. واتفقت التقارير المستقلة الثلاثة بشأن معظم المسائل، وأكدت جميعها قيمة بيانات تعادل القوة الشرائية، التي يعد وضع تقديرات بشأنها الهدف الرئيسي لبرنامج المقارنات الدولية، بالنسبة لنطاق واسع من التحليلات الاقتصادية المتصلة بالسياسات.

١٣ - ولاحظ تقرير رايتون أن أخطر مشكلة تواجهه برنامج المقارنات الدولية هي عدم مصداقية نواتجه ولا سيما على المستوى التفصيلي. وترتبط عدم المصداقية بمشكلة "إنتاج البيانات"، وهي مشكلة تنطوي على ضعف الإدارة والإشراف في جمع البيانات، وفي تحرير البيانات وتجهيزها على الصعيد القطري وعدم التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنسقين الإقليميين. وترجع هذه المشاكل تباعا إلى عدم كفاية التمويل وعدم وجود منسق دولي يحظى بالثقة.

١٤ - وبغية سد "ثغرة عدم المصداقية"، وتعزيز قيمة إحصاءات تعادل القوة الشرائية في أعين المستعملين وتعزيز التنسيق بين الهيئات الوطنية والدولية، قدم تقرير رايتون عددا من التوصيات الجيدة تعلقة بتعزيز جملّة أمور بما يلي: (أ) تعيين منسق عالمي لتولي القيادة؛ (ب) إقامة اتحاد من الوكالات الدولية لتعبئة الموارد اللازمة لتعزيز البرنامج؛ (ج) والقيام استنادا إلى مجموعة متنوعة من الأفكار، بتعزيز عمليات جمع البيانات وتحسين تصنيفها ونشرها.

تنشيط جولة عام ١٩٩٣ للاستقصاءات واحتملها. وأمکن القيام بذلك بمساعدة من شبكة من الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين. وقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمكتب الأوروبي للتعمير والتنمية مساهمات للصندوق الاستثماري لبرنامج المقارنات الدولية، استخدمت في المساعدة في تمويل حلقات العمل الإقليمية والاستقصاءات الداعمة في بعض البلدان وفي تنسيق العمل العالمي. وتولت بلدان المكتب الإحصائي التابع للجماعات الأوروبية والاتحاد الأوروبي تمويل إجراء المقارنات الأفريقية. ودعمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إجراء مقارنات إقليمية في بلدان المجموعة الأوروبية الثانية والمجموعة الأوروبية الثالثة. وغطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واليابان ومصرف التنمية الآسيوي المنطقة الآسيوية. ونسقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والجماعة الكاريبية العمل في مناطقها بدعم مالي من الصندوق الاستثماري لبرنامج المقارنات الدولية.

١١ - وضمت جولة عام ١٩٩٣ بلدان مجموعها ١١٨ بلدا تحت لواء برنامج المقارنات الدولية، وشمل البرنامج بذلك جميع مناطق العالم للمرة الأولى. ويرجع هذا النجاح جزئيا إلى إجراء استقصاءات فعالة من حيث التكلفة ومبسطة في إطار نهج المعلومات الموجزة الذي أتاح للبلدان الفقيرة في الموارد المشاركة في البرنامج.

جيم تقييم مستقل لبرنامج المقارنات الدولية

١٢ - أجريت في السنوات الثلاث الأخيرة ثلاث تقييمات مستقلة لبرنامج المقارنات الدولية. وركز التقرير الأول الذي أعده السيدان ريموندو فوميليدا وسيبو فارجونين (١٩٩٦) على المقارنات الأفريقية في عام ١٩٩٣. وأعقب ذلك، التقييم الذي أجراه السيد إيان كاستيلز لبرنامج منظمة

والقرص المدمج المصاحب (ذاكرة قراءة فقط) في أيار/مايو ٢٠٠٠.

١٨ - ويهدف التقرير بلفت الانتباه إلى أوجه قوة وضعف البيانات الأساسية إلى إضفاء الشفافية على عملية البرنامج ونتائجه على السواء. وسيزود التقرير القراء بمعلومات عن استخدامات البيانات وأوجه قصورها بغية تيسير التطبيق الملائم لبيانات برنامج المقارنات الدولية. وسيعرض القرص المدمج المصاحب (ذاكرة قراءة فقط) نتائج ٧ مقارنات إقليمية مختلفة فضلا عن النتائج العالمية.

باء برمجيات جمع الأسعار

١٩ - تتمثل أصعب المهام في العمل المؤدى في إطار برنامج المقارنات الدولية في جمع البيانات وتحرير البيانات وحساب متوسط الأسعار على الصعيد الوطني. ونظرا للانتقادات الموجهة في تقرير رايتون، أوليت أولوية عليا لهذه المسألة بوصفها إحدى وسائل تحسين التماسك والاتساق في بيانات الأسعار الواردة في برنامج المقارنات الدولية. ويتولى حاليا البنك الدولي إعداد برمجيات لاسترجاع بيانات الأسعار للمساعدة في تقليل حدة المشاكل المتعلقة بالبيانات التي أبرزها تقرير رايتون. وبالإضافة إلى استرجاع البيانات، ستوفر البرمجيات وسائل للتحقق من رموز المنتجات وتوافقها واتساق قيمها في ميادين معينة. وستشكل البرمجيات جزءا لا يتجزأ على الإطلاق من برنامج ToolPack الذي يستخدمه برنامج المقارنات الدولية، وهو برنامج حاسوبي لتجهيز البيانات أعد من أجل تجميع تعادل القوة الشرائية.

٢٠ - ويهدف المنهاج المتكامل، الذي يبسط جمع البيانات والتحقق منها وتجميع تعادل القوة الشرائية، إلى تيسير العمليات المتصلة بالمجالات الثلاثة الرئيسية لإعداد البيانات وتحسين هذه العمليات. فأولا، ستمكن البرمجيات من القيام بتحرير البيانات على الصعيد الوطني. وسيقلل هذا إلى حد

١٥ - وناقشت اللجنة الإحصائية في دورتها الثلاثين تقرير رايتون. ووافقت اللجنة على التقرير وتوصياته. وطلبت اللجنة من فريق يضم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إعداد خطة للتنفيذ تحدد الخطوات العملية المؤدية إلى التوصل إلى حل شامل.

ثالثا التقدم إلى الأمام

١٦ - اتخذت خطوات هامة منذ انعقاد الدورة الثلاثين للجنة الإحصائية. وفيما يلي الخطوات الأربع الأجدد بالذكر من بينها: إعداد التقرير الشامل المقبل لبرنامج المقارنات الدولية والقرص المدمج (ذاكرة قراءة فقط) المصاحب له؛ وإعداد برمجيات جديدة لجمع البيانات وتجهيزها؛ وعقد حلقة عمل إقليمية عن برنامج المقارنات الدولية من أجل رابطة الدول المستقلة؛ وإحراز تقدم في دمج قواعد البيانات الخاصة بالبنك الدولي وقواعد البيانات المتعلقة بالجدول العالمية لجامعة بنسلفانيا.

ألف التقرير الشامل لبرنامج المقارنات الدولية

١٧ - يجري العمل حاليا من أجل نشر تقرير شامل عن أحدث جولة لبرنامج المقارنات الدولية مع القرص المدمج المصاحب (ذاكرة قراءة فقط) الذي يضم بيانات تفصيلية عن تعادل القوة الشرائية بالنسبة لبلدان مرجعية عددها ١٢٠ بلدا، وهو أكبر عدد على الإطلاق تضمنه أي جولة من جولات الاستقصاءات. وسيضم التقرير الشامل إشارات مرجعية لسبع مقارنات إقليمية استمدت منها المقارنات الدولية. وإلى جانب الشرح الذي سيتضمنه التقرير للإطار العالمي وترتيبه التنظيمي الإقليمي، سيضم التقرير أيضا تفسيرات منهجية موجزة عن كيفية التوصل للمجاميع الكلية لكل مقارنة وعن كيفية مقارنتها ببعضها في إطار متسق ويتيح إجراء المقارنات بسهولة. ومن المقرر نشر التقرير

تطبقان طرقا مختلفة لاستقراء التقديرات الإرشادية لبرنامج المقارنات الدولية بالمقارنة بالنتائج غير الإرشادية في التقديرات المختلفة المتعلقة بتبادل القوة الشرائية، مما يسبب اضطرابا بين المستعملين.

٢٣ - وبمبادرة من الاستاذين سومرز وهيستون من جامعة بنسلفانيا، وافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على أن يقوم البنك الدولي، بسبب تاريخه الطويل في المشاركة في العمل المتعلق بتبادل القوة الشرائية وخبرته في هذا المجال، بإدارة قاعدة بيانات موحدة تضم الجداول العالمية لجامعة بنسلفانيا وقواعد بيانات البنك الدولي. وتتعاون جامعة بنسلفانيا مع البنك الدولي في تيسير عملية التوحيد. وتم التوصل إلى اتفاقات بين المؤسستين لتطبيق إجراءات مشتركة لتجميع تعادلات القوة الشرائية الإرشادية والأرقام المعدة على أساس الانحدار. ومهد هذا الطريق أمام توحيد البرنامجين. وسيجري نقل الجداول العالمية لجامعة بنسلفانيا إلى البنك الدولي بحلول منتصف سنة ٢٠٠٠.

رابعاً استقصاءات برنامج المقارنات الدولية في سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

٢٤ - تتمثل أكثر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي إلحاحاً وأعجلها في القيام أولاً بالبث في كيفية الشروع في إجراء جولة الاستقصاءات العالمية لسنة ٢٠٠٠، وثانياً البث في كيفية إيجاد حل للمسائل الأطول أجلاً المتعلقة باستمرار برنامج المقارنات الدولية. ويجري حالياً تعداد السكان في سنة ٢٠٠٠، الذي سيوفر رقماً مرجعياً بالنسبة للسكان في الألفية القادمة. وتحظى جولة برنامج المقارنات الدولية بأهمية مساوية في تحديد رقم مرجعي اقتصادي مناظر.

ألف التحديات والمهام والأولويات

٢٥ - بدأت جولة برنامج المقارنات الدولية لسنة ٢٠٠٠ جديداً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان

كبير من الوقت اللازم لتجهيز البيانات في مركز التنسيق الإقليمي وسيقبل بالتالي من أمد المقارنات الإقليمية. وسيخفف هذا تباعاً من حدة مشكلة عدم الإنجاز في الوقت المناسب. وثانياً، ستفيد البرمجيات في تجميع الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك وتجميع الأسعار الواردة في برنامج المقارنات الدولية وتيسير دمج الاثنين معاً. وثالثاً، ستتؤدي البرمجيات، عن طريق عرض بيانات المدخلات وتقديرات تعادل القوة الشرائية الناتجة في نفس المجموعة، إلى تعزيز الشفافية. وتنفذ حالياً خطط لتطبيق البرمجيات المستخدمة في العمل المتعلق ببرنامج المقارنات الدولية في بلدين أفريقيين همداً مالي وبوركينا فاصو.

جيم حلقات دراسية وحلقات عمل تقنية

٢١ - تنظم حلقات دراسية وحلقات عمل تقنية بصفة دورية لتحسين القدرات والوعي على الصعيد القطري. وتهدف هذه الدورات على وجه التحديد إلى تعزيز إمكانية التعويل على العمل المتعلق بجمع وتجهيز البيانات على الصعيد القطري. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، تعاونت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع رابطة الدول المستقلة واللجنة الإحصائية العامة التابعة للاتحاد الروسي في تنظيم حلقة عمل إقليمية من أجل رابطة الدول المستقلة. ورغم أن حلقة العمل ركزت أساساً على مناقشة نتائج المقارنة الإقليمية التي أجريت عام ١٩٩٦، فقد نوقشت مسائل جمع البيانات وتجهيزها مناقشة مطولة.

دال - توحيد قواعد بيانات البنك الدولي والجداول العالمية لجامعة بنسلفانيا

٢٢ - تعد مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي والجداول العالمية لجامعة بنسلفانيا أكثر مصدرين مستعملين فيما يتصل ببيانات تعادل القوة الشرائية. وعلى الرغم من أن البيانات الأولية المستخدمة واحدة، فليس ثمة شك في أن المؤسستين

والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجميعها تستعمل بيانات تعادل القوة الشرائية، على أن تصبح شريكة نشطة وأن تشارك في الترتيب المتعلق بتقاسم التكلفة.

٢٨ - وينبغي أن يتمثل الهدف الطويل في وضع برنامج المقارنات الدولية في صميم الأعمال الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالبيانات. ويتطلب هذا أيضا وجود خطة شاملة للإدارة وتعاون وثيق بين جميع الأطراف. وتمثل التحديات في هذا الصدد فيما يلي:

(أ) إدماج استقصاءات برنامج المقارنات الدولية في البرامج العادية للمكاتب الإحصائية الوطنية كجزء من عملها المتعلق بالحسابات القومية والأسعار؛

(ب) إدماج برنامج المقارنات الدولية في الاهتمامات التنفيذية للوكالات الدولية المتعلقة ببناء القدرات واستراتيجيات إدارة المعارف؛

(ج) استحداث مزيد من التطبيقات التحليلية والتطبيقات في مجال صنع السياسات.

٢٩ - يعد اتباع نهج ذي قاعدة عريضة لبناء القدرات الإحصائية أمرا أساسيا من أجل وضع برنامج المقارنات الدولية في صميم الأنشطة وتعزيز جمع الأسعار على المستوى القطري. ونظرا لأن بناء القدرات يشمل جميع جوانب العمل الإحصائي ومن بينه جمع البيانات وتجهيزها ونشرها، فسيؤدي وضع مسألة بناء القدرات في محور أعمال برنامج المقارنات الدولية إلى المساعدة في التصدي لكثير من المشاكل المتعلقة بجودة البيانات التي أبرزها تقرير رايون.

٣٠ - وسيطلب دمج برنامج المقارنات الدولية والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك معا، توسيع قائمة الأسعار التي تتضمنها الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك وتقليل قائمة الأسعار الواردة في برنامج المقارنات الدولية لتحقيق أقصى

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ولا تزال المناطق الأخرى التي شاركت في جولة عام ١٩٩٣ في انتظار بدء برامجها الإقليمية. والأهم من ذلك، أن حماسا كبيرا يسود كثير من البلدان، ومن بينها بلدان لم تشارك على الإطلاق في المقارنات السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن الصين، التي لم تشارك على الإطلاق في أي استقصاء كامل لبرنامج المقارنات الدولية، أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى جولة سنة ٢٠٠٠. كما أشارت الهند التي لم تشارك في برنامج المقارنات الدولية منذ عام ١٩٨٥ إلى أنها ستشارك في الجولة القادمة.

٢٦ - وينبغي أن يؤدي الاهتمام المتزايد الذي يحظى به برنامج المقارنات الدولية إلى تشجيع همة المجتمع الدولي وحثه على تعزيز الزخم الذي ساهم في إيجاده. وتمثل التحديات الرئيسية فيما يلي:

(أ) إقامة هيئة تنسيق عالمية تحت إشراف الفريق العامل المشترك بين الوكالات ذات الصلة؛

(ب) وضع ترتيب لتقاسم التكاليف بين الوكالات الدولية والإقليمية؛

(ج) وضع استراتيجيات وخطط عمل لتنفيذ توصيات السيد رايون.

٢٧ - ووفقا لما أكده تقرير رايون، تتمثل أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في تعيين منسق عالمي يكلف بمهمة تخطيط وتنسيق وإدارة البرنامج العالمي. وتجاوز مقتضيات العمل قدرة أي منظمة واحدة على الاضطلاع به بلا مشاركة ودعم فعالين من الشركاء الآخرين في برنامج المقارنات الدولية. وينبغي بذل جهود أخرى لإشراك شركاء جدد من الساحتين الدولية والإقليمية. وينبغي تشجيع الشركاء الدوليين المحتملين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية

أنشأت الجماعة صناديق تنظيمية تضم منحاً بأنواع متنوعة. ويستند تخصيص الجزء الأكبر من الأموال من أجل البلدان الأقل رخاءاً إلى حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية.

٣٢ - وفي الماضي، كان التركيز الأساسي لبرنامج المقارنات الدولية ينصب على جمع البيانات وتجهيزها ونشرها. ولم يبدل سوى جهد ضئيل لنشر فوائدها، بل وبذل جهد أقل من أجل توسيع نطاق استعمالاته في تحليل السياسات المتصلة بالأقطار. ويعتمد بقاء البرنامج في الأجل القصير ونجاحه في الأجل الطويل على قدرته على تحقيق التحول في التركيز من الهدف الضيق المتعلق بجمع البيانات وتصنيفها ونشرها إلى الهدف الكلي الذي يتضمن تحسين الاستخدامات التي تستعمل فيها نواتجه. وفي هذا السياق، ينبغي أن يشدد برنامج المقارنات الدولية بصفة خاصة على ما يلي: (أ) تشجيع وتيسير التفاعل بين مستعملي البيانات ومنتجها؛ (ب) وتحديد استخدامات للأرقام ذات صلة بالسياسات وتعريف الحكومات الوطنية والوكالات الدولية بها.

باء - بعض التطورات الخاصة

٣٣ - نظراً للموارد المحدودة في جميع ممارسات جمع البيانات، سيكون من الضروري إيلاء نظر متأن لتقاسم المهام وأيضاً للمسائل المتصلة بالترتيب التسلسلي وتحديد الأولويات. وفي هذا الصدد، يرى البنك الدولي أنه يلزم البدء في وضع إطار لإجراء الاستقصاءات يمكن أن يستعمل في توجيه الأعمال المتعلقة بتوحيد البيانات في منطقة أو منطقتين. ويمكن أن تكون أعمال المقارنات الإقليمية التي تقوم بها رابطة الدول المستقلة والتي تستفيد بشكل مكثف من معلومات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لخدمة أغراض برنامج المقارنات الدولية بمثابة دراسة حالة جيدة ويمكن أن تستخدم في النهاية كبرنامج رائد تحذو حذوه

قدر من التداخل بين البرنامجين. وعلى الرغم من الاعتراف بالصعوبات وأوجه القصور فيما يتصل بتحديد مجموعة أساسية للأسعار التي يتعين جمعها بصفة دورية، فينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على الفوائد الطويلة الأجل بالنسبة للعمل الوطني والدولي على السواء. وستكون عملية الدمج تدريجية بالضرورة في كثير من مناطق العالم وستتوقف على التقدم المحرز في الهياكل الإحصائية الوطنية الأساسية. وثمة مسألة رئيسية تستحق الاهتمام هي كيف يمكن للبلدان التي تصادف قيوداً في الموارد أن تقيم توازناً بين تقديم بيانات تعزز إجراء المقارنات الدولية وبين الاستجابة في الوقت نفسه لاحتياجات برنامج المقارنات الدولية على الصعيد المحلي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، لصالح بناء القدرات وإيجاد بيانات قابلة للمقارنة، بتوفير الموارد اللازمة لمساعدة البلدان في تغطية التكاليف الإضافية التي ستترتب على توسيع قائمة الأسعار التي تشملها الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تقر البلدان أن مساعدة الوكالات الدولية في تصنيف هذه المعلومات سيؤدي في النهاية إلى تحسين جهود التنمية العالمية بل وربما جعلها أكثر كفاءة.

٣١ - ويتطلب أيضاً اتباع نهج كلي في بناء القدرات استحداث عدد أكبر من التطبيقات التحليلية والمتعلقة بصنع السياسات للبيانات. ولن يمكن ترير الموارد المستثمرة في برنامج المقارنات الدولية إلا بالفوائد التي تجنيها من نواتجه البلدان المشاركة فيه، والمنظمات الدولية التي تدعمه مالياً. وعلى الرغم من أن بيانات برنامج المقارنات الدولية تستخدم على نطاق واسع في البحوث الأكاديمية وبشكل متزايد في بحوث البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، فإنها لا تستخدم لأغراض عملية. واللجنة الأوروبية هي الهيئة الدولية الوحيدة التي تستعمل الأرقام المستمدة من برنامج المقارنات الدولية في استخدامات تنفيذية. ومن أجل مساعدة أعضائها الأقل رخاءاً في اللحاق بالشركاء الأكثر رخاءاً،

٣٥ - ويعترف كل من فريق أوتوا المعني بالأرقام القياسية للأسعار والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار بفائدة البعد الإضافي الذي يضيفه برنامج المقارنات الدولية لمعلومات الأسعار وتحليلها. ويستعين أيضا المكتب الإحصائي التابع للجماعات الأوروبية ببيانات برنامج المقارنات الدولية عند وضع إطار لعمله بشأن تحقيق التوافق بين الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك. ومؤخرا قام فريق الخبراء المعني بإحصاءات حصص رأس المال، في اجتماعه المعقود في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة، بلفت الانتباه إلى ضرورة تصنيف الحصر السنوي لأسعار بعض السلع الرأسمالية، على نحو يناظر القيم الاستثمارية لهذه السلع، ويمكن أن يتم ذلك بالاستعانة بالمعلومات التي جمعها برنامج المقارنات الدولية بشأن الآلات والمعدات.

٣٦ - ونظرا لأن أحد الأهداف الرئيسية للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأسعار، الموضحة في اختصاصاته، تتضمن "تقديم المساعدة لوضع إطار للإحصاءات المتعلقة بالأسعار بما يتيح تفسير العلاقات بين مختلف الأرقام القياسية للأسعار نفسها، وبين الأرقام القياسية للأسعار، والإحصاءات ذات الصلة المتعلقة بالاقتصاد والعمالة"، فإن الفريق العامل المشترك بين الأمانات هو أنسب جهة تدفع عملية دمج الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية إلى الأمام. وينبغي أن تناقش اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والثلاثين إمكانية توسيع نطاق اختصاصات الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بأسعار الاستهلاك بحيث تشمل برنامج المقارنات الدولية بصفة عامة، ودمج البرنامج والأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك معا، بصفة خاصة.

خامسا موجز التوصيات

٣٧ - اتخذت خطوات هامة منذ انعقاد الدورة الثلاثين للجنة الإحصائية التي نوقش خلالها تقرير رايتون وتوصياته. وتشمل: التقرير الشامل المقبل عن برنامج المقارنات الدولية

المناطق الأخرى. ويساعد البنك الدولي، بوصفه مدير الصندوق الاستثماري لبرنامج المقارنات الدولية، الذي أنشأه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، في تمويل المقارنات التي تجريها رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠٠٠، على أمل أن يؤدي هذا إلى وضع إطار يرسى الأساس لإدماج برنامج المقارنات الدولية مع برامج الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

٣٤ - وثمة بعد هام آخر هو توحيد بيانات الأسعار التفصيلية المستمدة من برنامج المقارنات الدولية وبيانات الإنفاق التفصيلية المستمدة من الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هنا هو إقامة تعاون بأقصى قدر ممكن بين برنامج المقارنات الدولية والدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية. ورغم أن الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية تقدم بطبيعتها بيانات تفصيلية عن الإنفاق، فإن بيانات الأسعار التي تنتجها مقيدة في نطاقها وفي تغطيتها. ومن ناحية أخرى يقدم برنامج المقارنات الدولية إحصاءات تفصيلية عن الأسعار محددة حسب المناطق وحسب المناطق الحضرية والريفية وأيضا حسب المنافذ، بينما يحتفظ بمقارنات فيما بين البلدان. ومن المحتمل أن يؤدي دمج برنامج المقارنات الدولية مع الدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية إلى فوائد ضخمة للغاية لكلا البرنامجين. فلكي يقوم برنامج المقارنات الدولية بحساب تعادلات القوة الشرائية فإنه يحتاج إلى معاملات ترجيح النفقات في الفئات الفرعية، التي لا تتوفر في المعتاد إلا في الدراسات الاستقصائية لنفقات الأسر المعيشية. ومن ناحية أخرى، فإن البيانات التفصيلية التي يقدمها برنامج المقارنات الدولية توفر أساسا متماسكا لتقييم الفقر وأثر برامج التكيف الهيكلي، وهما شاغلان أساسيان للحكومات والمؤسسات الدولية. وفوق ذلك، يلزم أن يجري إدماج البرنامجين بطريقة منهجية باتباع خطة عامة لتحسين بناء القدرات الإحصائية. ورغم أن البنك الدولي اضطلع ببعض الأعمال الرائدة في هذا المجال، فيلزم إجراء مزيد من البحوث.

الدولية في البرامج العادية للمكاتب الإحصائية الوطنية كجزء من بناء القدرات الإحصائية للبلدان.

٤٠ - ومن المهم بنفس القدر بذل جهود لإحداث تغيير في مجال تركيز برنامج المقارنات الدولية وتحويلها من الهدف الأضيق المتعلق بجمع البيانات وتصنيفها ونشرها إلى هدف كلي ينطوي على تعزيز الاستخدامات التي يستعان فيها بنواتجها. وفي هذا الصدد، ينبغي لبرنامج المقارنات الدولية أن يركز بشكل خاص على تشجيع وتيسير التفاعل بين مستعملي البيانات ومنتجها واستحداث استخدامات للأرقام متصلة بالسياسات.

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٤ (E/1999/24).

(ب) Raimundo Fombellida and Seppo Varjonen, External evaluation of the International Comparison Programme, African region Phase VI (Luxembourg, Eurostat, 1996).

(ج) Ian Castles, Review of the OECD-Eurostat PPP Programme, document STD/PPP (95)5 (Paris, OECD, 1997).

والقرص المدمج عن البرنامج (ذاكرة قراءة فقط) المصاحب له؛ إعداد برمجيات جديدة لاسترداد البيانات وتجهيزها؛ عقد حلقة عمل إقليمية في منطقة بلدان الدول المستقلة؛ وإحراز تقدم بشأن القيام بتوحيد قواعد بيانات البنك الدولي وقواعد البيانات المتعلقة بالجداول العالمية لجامعة بنسلفانيا. ومع ذلك فيلزم القيام بمزيد من العمل. وتمثل التحديات العاجلة والملحة التي تواجه المجتمع الدولي في أن يبت أولاً في كيفية المضي قدماً في إجراء جولة سنة ٢٠٠٠ للاستقصاءات العالمية وأن يبت ثانياً في ماهية العمل الذي يمكن القيام به في الوقت نفسه لضمان مواصلة برنامج المقارنات الدولية وإمكانية استمراره في الأجل الطويل.

٣٨ - وثمة اهتمام كبير في كثير من البلدان، من بينها بلدان لم تشارك على الإطلاق في برنامج المقارنات الدولية، بالمشاركة في جولة سنة ٢٠٠٠. وينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي لتعزيز الزخم الذي ساهم في إيجادها. وفي هذا الصدد، تشمل التحديات العاجلة إنشاء هيئة تنسيق عالمية وجمع الأموال ووضع استراتيجيات وخطط عمل للبدء في تنفيذ توصيات تقرير رايتون. لكن الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن أعمال التنسيق العالمية وتوفير الموارد المكثفة اللازمة يعد مهمة تفوق طاقات أي منظمة منفردة ولذلك ينبغي إعداد ترتيبات للتعاون الوثيق وتقاسم التكاليف بين المنظمات الإقليمية والوكالات الدولية وسائر الشركاء في برنامج المقارنات الدولية. وينبغي بذل جهد إضافي أيضاً لإشراك شركاء جدد من الساحتين الدولية والإقليمية على السواء.

٣٩ - وينبغي أن يتمثل الهدف الطويل الأجل في وضع برنامج المقارنات الدولية في صميم الأعمال الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالبيانات. وسيطلب هذا أيضاً خطة شاملة للإدارة وتعاون وثيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ زمام المبادرة بإدماج برنامج المقارنات الدولية في برامج عمل الأفرقة العاملة ذات الصلة المشتركة بين الأمانات ويشجع البلدان على إدماج استقصاءات برنامج المقارنات

